اليمن

المساعدة القانونية

الوضع في اليمن:

تعتبر اليمن من بين أسوأ الأزمات الإنسانية على مستوى العالم. فقد أدت عشر سنوات تقريبًا من الصراع إلى تفاقم مستويات الضعف لدى الأفراد وتراجع قدرتهم على التكيف ومواجهة الأزمات. يعيش في اليمن ما يقدر بنحو 4.5 مليون نازح داخليًا وأكثر من 60 ألف لاجئ وطالب لجوء.

غالبًا ما يكون النازحون قسرًا أكثر ضعفًا **ويواجهون عوائق إضافية عندما يتعلق الأمر بممارسة حقوقهم.** وقد تختلف العوائق وفقًا للوضع القانوني والجنسية ومكان الإقامة ومستوى الإلمام بالقراءة والكتابة والاحتياجات واللغة الأم وغيرها.

تعتبر المساعدة القانونية المجانية أمرًا بالغ الأهمية لضمان السلامة من الأذى والقدرة على عيش حياة كاملة وكريمة.

محامية تعمل لدى أحد شركاء المفوضية (مؤسسة روابي النهضة التنموية - RADF) - تقدم المشورة القانونية لامرأة يمنية نازحة بشأن قضية قانونية مرتبطة بنزوحها. اليمن @ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

النهج المتبع في اليمن: لضمان تمكين النازحين قسراً من ممارسة حقوقهم بشكل فعال وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية، تطبق المفوضية نهجاً ثلاثي الأبعاد: (أ) تقديم **المساعدة القانونية** للسلامة والوصول إلى العدالة؛ (ب) تسهيل **الحصول على الوثائق المدنية**؛ (ج) **المناصرة وبناء القدرات.**

ويشمل الدعم **الاستشارات القانونية والوساطة القانونية والتمثيل القانوني ورفع الوعي**، ويتم تقديمه من قبل فرق قانونية من المحامين المرخصين الذين يعملون مع المفوضية وشركائها القانونيين. وبهذه الطريقة، تعمل المفوضية على تمكين الأفراد والأسر المتضررة من النزوح من التعامل الأنظمة القانونية والإدارية في اليمن.

المساعدة القانونية:

تقدم المفوضية وشركاؤها **المساعدة القانونية الفردية** للاجئين وطالبي اللجوء، **للتعامل مع أخطار الإعادة القسرية، والقضايا المدنية، وقانون الأسرة، والتوثيق، والإخلاء القسري** لضمان حسن سير الإجراءات القانونية الواجبة.

تركز المساعدة القانونية التي تقدمها المفوضية للنازحين داخلياً والعائدين إلى ديارهم في المقام الأول على **المسائل المدنية المتعلقة بالوثائق المدنية، وقانون الأسرة،** وحقوق الإسكان والأراضي والممتلكات، وتقدم مساعدة متخصصة في مجال الإسكان والأراضي والممتلكات لحل مشكلة الإخلاء القسري.

الوثائق المدنية:

غالبًا ما لا يتمكن السكان المتضررون من النزوح من الحصول على الوثائق المدنية أو قد يفقدونها أثناء نزوحهم ويواجهون تحديات في إخراج وثائق بديلة. يعود السبب وراء ذلك إلى الحاجة إلى إثبات الهوية، أو نقص المستندات الداعمة، أو غياب ولي أمر ذكر، أو عدم الوعي بالعملية، أو عدم القدرة على دفع التكاليف. وعلاوة على ذلك، فإن الوجود الجغرافي المحدود والقدرة المحدودة لمصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني تعيق حصول الأفراد على الوثائق المدنية. وفي بعض المحافظات، يُطلب من النازحين داخلياً من شمال البلاد إلى جنوبها العودة إلى مناطقهم الأصلية للحصول على وثائق الهوية وتسجيل المواليد.

وبدون توفر **الوثائق اللازمة، يصبح الحصول على العديد من الخدمات الأساسية للحياة أمر صعب للغاية.** ويؤدي عدم وجود شهادات ميلاد للأطفال اللاجئين إلى عوائق لإتمام إجراءات طلب اللجوء، والحصول على الخدمات الإنسانية، ويمكن أن يمنعهم من الالتحاق بالمدارس. بالنسبة للنازحين داخليًا، يمكن أن يؤدي عدم وجود وثائق إلى تقييد حركتهم في اليمن، وتقييد الوصول إلى فرص كسب الرزق، ويمنع الوصول إلى الخدمات العامة، ويزيد من خطر العرض للاعتقال.

تساعد المفوضية وشركاؤها الأسر اللاجئة على تسجيل ولادات أطفالهم ودعم وصول النازحين داخليًا والعائدين من النازحين إلى وثائق الهوية الصادرة عن مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني، بما في ذلك من خلال المساعدة القانونية. كما تدعم المفوضية مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني كجزء من خطط العمل المشتركة مع السلطات. وقد قامت المفوضية بإعادة تأهيل مراكز مختارة تابعة لمصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني وتوفير المعدات لتعزيز قدرتها على معالجة الطلبات وإمدادها بمعدات الطاقة الشمسية لتقليل تكاليف تشغيلها. وتستهدف المفوضية المواقع التي تضم أعدادًا كبيرة من النازحين داخليًا ولديها مستويات متدنية من الوصول إلى الوثائق القانونية.

بالتعاون مع المجلس النرويجي للاجئين، تتولى المفوضية رئاسة مجموعة العمل الفنية للمساعدة القانونية، التي تعمل كمنصة تنسيق ومناصرة لأنشطة التوثيق القانوني والمدني التي تنفذها الجهات الفاعلة الإنسانية في جميع أنحاء البلاد.

المناصرة وبناء القدرات مع السلطات:

تعمل المفوضية مع السلطات المعنية في اليمن لضمان حصول طالبي اللجوء واللاجئين والنازحين داخليًا والعائدين من النازحين على جميع حقوقهم.

تستهدف جهود المناصرة وبناء القدرات المؤسسات والمسؤولين المعنيين للتوعية بقوانين وحقوق اللاجئين والنازحين داخليًا.

ويشمل ذلك العمل مع اللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين لتنفيذ الرؤية المشتركة بشأن حماية اللاجئين وتوفير الحلول (2022-2024).

الإسكان والأراضي والممتلكات:

يواجه النازحون داخليًا والعائدون من النازحين مشكلات تتعلق بالإسكان والأراضي والممتلكات، وأهمها الإخلاء القسري، والذي غالبًا ما يرتبط بعدم القدرة على دفع الإيجار.

غالبًا ما يفتقر المؤجرون إلى المعرفة بالقوانين مما قد يؤدي إلى انتهاك حقوق المستأجرين، بما في ذلك فرض الإخلاء بالقوة البدنية أو المضايقات خارج الإطار القضائي. كما يساهم عدم وجود اتفاقيات إيجار تحدد الحقوق المتبادلة في حدوث الانتهاكات.

تعد المساعدة القانونية أمرًا أساسيًا لضمان احترام حقوق اللاجئين والنازحين داخليًا كمستأجرين. وتشمل المساعدة الدعم في صياغة عقود الإيجار، والوساطة في النزاعات، والتمثيل في المحكمة، ورفع الوعي القانوني.

الإنجازات الرئيسية لعام 2023:

- **تلقى 3,001 لاجئ وطالب لجوء، بما في ذلك الأطفال، مساعدة قانونية فردية.**
- **تم مساعدة 789 طفلاً لاجئًا وطالب لجوء في الحصول على شهادات الميلاد.**
- **تم إجراء 305 زيارة مراقبة إلى مراكز الشرطة والسجون ومراكز الاحتجاز، لمساعدة 704 لاجئين وطالبي لجوء.**
- **تلقى 15,091 نازحًا داخليًا وعائدًا مساعدة قانونية فردية في قضايا مدنية.**
- **تلقت 2,294 أسرة من النازحين داخلياً والعائدين الدعم القانوني لحل النزاعات المتعلقة بالإسكان والأراضي والممتلكات، بما في ذلك الدعم في عقود الإيجار وتجنب الإخلاء.**
- **تم مساعدة 12,294 نازحاً داخلياً وعائداً للحصول على بطاقات الهوية الوطنية.**
- **حضر 30,164 لاجئاً وطالب لجوء ونازحاً داخلياً وعائداً 2,598 جلسة توعية قانونية، مما عزز الفهم بشأن المسائل القانونية المهمة.**

جلسة توعية قانونية يقدمها الشريك القانوني للمفوضية (الدار العربية) (محامي ومترجمان). تم تصميم محتوى جلسات التوعية القانونية وفقًا للمواضيع ذات الصلة بالنازحين داخليًا والعائدين من النازحين داخليًا وطالبي اللجوء واللاجئين. 2024@ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

تعرب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن امتنانها للدعم المقدم من:

بدعم من المنظمات والشركاء من القطاع الخاص التالية:

مبادرة أورورا الإنسانية | مؤسسة لوكسمبورغ | الجهات المانحة الخاصة الولايات المتحدة الأمريكية | المنظمات والجهات المانحة الخاصة قطر | الجهات المانحة الخاصة لوكسمبورغ | الجهات المانحة الخاصة كندا | الجهات المانحة الخاصة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | الجهات المانحة الخاصة فرنسا | الجهات المانحة الخاصة أرمينيا | المنظمات والجهات المانحة الخاصة قطر | الجهات المانحة الخاصة المملكة المتحدة | الجهات المانحة الخاصة الإمارات العربية المتحدة | الجهات المانحة الخاصة الأخرى

مع دعم تمويلي مرن إضافي من:

السويد | إسبانيا مع ACNUR | النرويج | اليابان لصالح مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين | فرنسا | المملكة المتحدة | مانحون من القطاع الخاص جمهورية كوريا | هولندا | الدنمارك | ألمانيا | اليابان | مانحون من القطاع الخاص إيطاليا | سويسرا | الولايات المتحدة لصالح مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين | السويد لصالح مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين | بلجيكا | أيرلندا | أستراليا لصالح مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين | مساعدات الأمم المتحدة للاجئين - ألمانيا | الولايات المتحدة | مانحون من القطاع الخاص لوكسمبورج | إسبانيا | المملكة المتحدة لصالح مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين | مانحون من القطاع الخاص الصين | فرنسا | مانحون من القطاع الخاص هولندا |

لمزيد من التفاصيل، يرجى الاتصال بـ:
Vi Tran، مسؤولة العلاقات الخارجية، tran@unhcr.org
Gregory Doane، مساعد مسؤول العلاقات الخارجية، doane@unhcr.org